ولما كانت حالة الضرورة تتمثل فى أن توسيع وتعلية ورصف الوصلة المشار إليها يؤدى إلى تيسير سبل المواصلات لخدمة أهالى النواحى التى تمر بها وربطها بالطرق الرئيسية فقد تضمن مشروع القرار المعروض الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لهذا المشروع .

ــ ومن حيث أنه عند اصدار قرارات المنفعة العامة للمشروعات الطولية سواء كانت مشروعات طرق أو رى فإنه يكتفى بذكر القرى والمركز والمحافظة التى يشملها تخطيط هذه الطرق والوصلات ، على أن يذكر أسماء الملاك وما يملكه كل منهم بعد إتمام المشروع .

لذلك وإعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية المرفق .

برجاء التفضل بالموافقة عليه . . وإصداره ،

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور : فؤاد محيى الدين

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسيع وتعلية ورصف الوصلة من طريق مصر / اسكندرية السريع إلى قرية دفرة مركز طنطا بمحافظة الغربية بطول كيلو متر والموضح بالرسم الهندسى المرفق .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المنصوص عليه فى المـادة الأولى من هذا القرار.

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٠١ (١٩ يناير سنة ١٩٨١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧ لسنة ١٩٨١

بشأن اعتبار مشروع توسيع وتعلية ورصف الوصلة من طريق مصر / اسكندرية السريع إلى قرية دفرة بطول ١ كم مارا بناحية دفرة مركز طنطا محافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له

نظرا لقيام مديرية الطرق والكبارى بمحافظة الغربية بتنفيذ مشروع توسيع وتعلية ورصف الوصلة من طريق مصر / اسكندرية السريع إلى قرية دفرة بطول ١ كم مارا بناحية دفرة مركز طنطا محافظة الغربية .

فقد وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على نزع ملكية العقارات المتداخلة فى المشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩

وبعرض الموضوع على اللجنة العليا للبت فى إقامة مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية وافقت عليه بتاريخ ١٩٨٠/٨/٥ واعتمد محضرها من السيد وزير الزراعة بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٧ ، كما أفادت المحافظة بأنه تم إدراج مبلغ ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) على ذمة تعويض نزع الملكية سددت للمساحة ضمن مبلغ ١٢٨٠٠٠ جنيه بالشيك رقم ٢٨٧٩٠ فى ١٩٨٠/٦/٣٠ ، الشيك رقم ٥١٩٦٩٢ فى ١٩٨٠/٦/٣٠

ومن حيث إن حالة الضرورة التى تتمثل فى أن توسيع وتعلية ورصف الطريق المذكور يؤدى إلى تيسير سبل المواصلات لخدمة أهالى النواحى المار بها وربطها بالطرق الرئيسية فقد تضمن مشروع القرار الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لهذا الطريق .

ومن حيث إنه عند استصدار قرارات المنفعة العامة للمشروعات الطولية سواء كانت مشروعات طرق أو رى فإنه يكتفى بذكر القرى والمركز والمحافظة التى يشملها تخطيط هذه الطرق والمواصلات على أن يذكر أسماء الملاك وما يملكه كل منهم بعد إتمام المشروع .

لذلك وإعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ، والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرافق ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء
دكتور : فؤاد محيى الدين